إشكالية العنف ضد الأطفال في أوغندا

د. محمد جلال حسين، د. محمد عبد الراضي محمود

مدرسا الأنثروبولوجيا- كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة

مقدمـــة

يُعتَبَر العنف الممارس ضد الأطفال ظاهرة عالمية، منتشرة في كافة المجتمعات بدرجات متفاوتة، وتشمل جميع الثقافات والطبقات الاجتماعية ومختلف الأعراف. ويتخذ العنف عدة أشكال؛ فقد يمارَس في المنزل كختان الإناث والزواج المبكر، أو في الأوساط التعليمية، أو في مراكز الرعاية والمؤسسات الإصلاحية أو في مكان العمل، أو في المجتمع ككل، بيد أنه في كل الأحوال يستهدف فئة الأطفال، وهي فئة عمرية تتصف بطبيعة متميزة، تتحدد بخاصية الضعف الناجم عن عدم اكتمال النمو البدني والعقلي؛ ومن ثم فهي لا تمتلك مقومات الدفاع الذاتي لحماية كيانها وحقوقها. ومن الأمور المثبطة أن العنف ضد الأطفال يحظى بقبول اجتماعي على أساس أنه عُرْف متداول، ويُنظَر إليه باعتباره ضَربًا من ضروب التأديب وفروض الانضباط. وتكشف الدراسات المتخصصة عن خطورة المشكلة وطابعها المعقد بالنظر إلى أسباب وعوامل انتشارها وعواقبها، والنتائج المدمرة التي تترتب عنها، بما في ذلك الاضطرابات النفسية، والمشاكل الاجتماعية، مما يعني أن العنف يؤثر على البناء المادي والنفسي للطفل، ويتسبب في ظهور أجيال عنفوانية، فتطرح معه مشكلة الاندماج الاجتماعي. ولعل هذا الوضع يتناقض تمامًا مع القيم الروحية للمجتمعات، والالتزامات الأساسية في مجال حقوق الإنسان، والاحتياجات الإنمائية للأطفال.

ومن الأمر المستهجن في وقتنا الراهن ارتفاع معدلات الإتجار ضد الأطفال، وخاصة في الدول الإفريقية؛ كأوغندا وجنوب إفريقيا، بالإضافة الى ارتفاع معدل الإصابة بين الأطفال بفيروس نقص المناعة (الإيدز).

أولًا ـ أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من واقع أهمية موضوع ومجتمع الدراسة؛ فأوغندا بلد غير ساحلي، تقع في شرق إفريقيا، وتحدُّها من الشمال دولة جنوب السودان، ورواندا وتنزانيا من الجنوب، وكينيا من الشرق، بينما من الغرب تحدها جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويبلغ عدد سكانها حوالي (٤١.٥) مليون نسمة، تعيش الغالبية منهم (٧٧٪) في المناطق الريفية،

ويبلغ عدد الأطفال تحت سن (١٨) عامًا حوالي (٢٢.٨) مليون طفل أوغندي (UYDEL & et al., ٢٠١٩). كما نجد أن دولة أوغندا من أكثر الدول الإفريقية التي يعاني الكثير من الأطفال فيها من ممارسة كافة أشكال العنف؛ ما بين استغلال جنسي، وختان الإناث، والزواج المبكر، وتجنيد الأطفال. ومن ثم أصبح التركيز على هذه الأساليب والأشكال من ممارسة العنف من الأهمية بمكان، من أجل التعرف على دوافعها وسبل مواجهتها.

ثانيًا ـ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الراهنة إلى:

١- رصد مؤشرات العنف التي تواجه الطفل في أوغندا.

٢- التعرف على واقع ودوافع ظاهرة ختان الإناث، والزواج المبكر في أوغندا.

٣- التعرف على الآثار المترتبة على ظاهرة ختان الإناث، الزواج المبكر.

٤- التعرف على دور الثقافة في زيادة معدل العنف ضد الأطفال في أوغندا.

٥- التعرف على أساليب وأنماط الإتجار بالأطفال في أوغندا.

٦- وضع مجموعة من المقترحات للحد من ظاهرة العنف الموجه للأطفال في أوغندا.

ثالثًا ـ تساؤلات الدراسة

وفي ضوء ما تقدم، يمكن إثارة تساؤلات دراستنا الراهنة فيما يلي:

- ما هي مؤشرات ودلالات العنف التي تواجه الطفل الإفريقي بصفة عامة؟ والطفل الأوغندي بصفة خاصة؟
- ما هي الآثار الناجمة عن كافة أشكال العنف الممارَس تجاه الأطفال في أوغندا؟

رابعًا ـ الإطار المنهجي للدراسة

(١) منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على الأوضاع القائمة للعنف ضد الأطفال؛ لتحديد أسبابها وتحليل أبعادها والأثار المترتبة عليها.

(٢) مفاهيم الدراسة

تدور ورقتنا البحثية الراهنة حول ثلاث مفاهيم أساسية، وهي: مفهوم الطفل، ومفهوم العنف، ومفهوم الإتجار بالبشر، **وسوف نستعرض هذه المفاهيم بصورة أكثر تفصيلًا وفقًا لما يلي:**

- مفهوم الطفل

الطفل في اللغة هو: الصغير في كل شيء، وأصل اللفظ من الطفولة أو النعومة، وكلمة طفل تطلق على الذكر والأنثى. (الصحاح، ١٩٧٣).

ويتجلى مفهوم الطفل لدى علماء الاجتماع في ثلاثة أوجه، وهي:

الأولى - هي من مرحلة التكوين ونمو الشخصية، وتبدأ من الميلاد حتى طور البلوغ.

الثانية - أن الطفولة تتحدد حسب السن، حيث يُسمَّى طفلًا من لحظة الميلاد حتى سن الثانية عشرة من عمره.

الثالثة - الطفولة هي مدة الحياة من الميلاد الى الرشد، وتختلف من ثقافة إلى أخرى وقد تنتهي عند البلوغ أو عند الزواج (القشقشي،١٩٩٣).

بينما يرى علماء النفس أن الطفولة تبدأ من لحظة وجود الجنين في بطن أمه، وهذه الفترة تعتبر من أهم وأخطر مراحل عمره على الإطلاق، وعلى هذا تطوُّر الطفولة يبدأ بالمرحلة الجنينية، وينتهي بالبلوغ الجنسي (السيد، ١٩٩٣).

- مفهوم العنف

العنف لغة: عنف به وعليه، يعنف عنفًا وعنافة: لم يرفق به، فهو عنيف، وعنَّف فلانًا: لامه وشده وعتب عليه، وأعنفه: عنف عليه، واعتنف الأمرَ: أخذه بعنف (البستاني،١٩٩٧).

ويُعرَف العنف بأنه الاستخدام غير المشروع للقوة المادية وبأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص، والإضرار بالممتلكات، ويتضمن معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين، كما عدَّه بعضهم بأنه فعل ينطوي على إنكار للكرامة الإنسانية واحترام الذات، ويتراوح ما بين الإهانة بالكلام، وبين القتل والإيذاء بدنيًا أو نفسيًا (حمزة، ٢٠٠٤).

ويُقصَد به أيضًا الممارسة المفرطة للقوة بشكل يفوق ما هو معتاد عليه ومقبول اجتماعيًا، وهو يتضمن لغة التداول في الأوساط والجماعات سواءً كانت إجرامية أو مسلحة، وقد يكون العنف على شكل كلام أو أفعال. (بحري، مطيشان، ٢٠١١).

بينما عرَّفَت اتفاقية حقوق الطفل في المادة (١٩) العنفَ على أنه "كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية، والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية" كما عرَّفت منظمة الصحة العالمية العنفَ بأنه: "الاستعمال المتعَمَّد للقوة المادية أو القدرة، سواءً بالتهديد أو الاستعمال الفعلي لها، من قِبَلِ الشخص ضد نفسه أو ضد شخص آخر، أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث أو رجحان احتمال حدوث إصابة أو موت، أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان". (عبد الراضي، ٢٠١٢)

- **مفهوم الإتجار بالبشر**

يعتمد التعريف المُتَّفق عليه لمصطلح الإتجار بالبشر Trafficking in Personعلي النص القانوني لبرتوكول منع وقمع الإتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الأمم.

فالإتجار بالبشر تبعًا لهذا التعريف هو: تجنيد أو نقل أو ترحيل أو تشغيل أي شخص باستخدام التهديد أو العنف أو أي نوع من أنواع الإجبار أو الغش، أو الاختطاف أو الخداع أو سوء استخدام القوة أو استغلال موقف ضعف، أو عن طريق إعطاء أو أخذ منافع أو أموال للوصول إلي موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر، وذلك من أجل الاستغلال، ويتضمن الاستغلال - على أقل تقدير - الاستغلال من أجل البغاء أو أي نوع آخر من الاستغلال الجنسي، العمالة القهرية، الاستبعاد، أو أية ممارسة شبيهة، أو نزع أي عضو من أعضاء الجسم، ولا تكون موافقة ضحية الإتجار بالأشخاص علي الاستغلال محل اعتبار عند التجريم القانوني. وإذا كان هذا هو التعريف بالشكل العام، فإن الأطفال هم الأكثر عرضة للإتجار بهم (رافع، ٢٠٠٩).

وفي ضوء ما تقدم، سوف نستعرض صور وأنماط العنف ضد الأطفال في أوغندا.

خامسًا ـ صور وأنماط العنف ضد الأطفال في أوغندا

(١) الزواج المبكر

يُعرَف الزواج المبكر أو ما يعرف بـ "زواج الأطفال" بأنه الزواج الذي يحدث دون سن ١٨ عامًا قبل أن تصبح الفتاة قادرة من الناحية الجسدية، والفسيولوجية والنفسية على تحمل مسؤوليات الزواج والإنجاب (Walker, ٢٠١٢).

ويُعَدُّ الزواج المبكر من الممارسات متأصلة الجذور في السياق الثقافي الأوغندي، فقد أكد المركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة (ICRW) أن أوغندا تحتل المرتبة التاسعة بين الدول من حيث نسبة النساء اللاتي تزوجن قبل سن (١٨) عامًا، فهناك أكثر من نصف النساء الأوغنديات تزوجن قبل سن (١٨) عامًا، ذلك الذي يعد السن القانونية للزواج. (Green et al., ٢٠٠٩). في تقرير آخر تبين أن (٤٦,٣%) من النساء اللاتي يتراوح أعمارهن ما بين (٢٠-٢٤) عامًا قد تزوجن قبل سن (١٨) عامًا (Walker, ٢٠١٢). أما في تقرير المسح الديموغرافي لأوغندا فأظهر أن (٤٩٪) من النساء اللاتي يتراوح أعمارهن ما بين (٢٠-٤٩) عامًا قد تزوجن قبل سن (١٨) عامًا، وأن (١٥٪) منهن تزوجن في سن (١٥) عامًا (UBOS & ICF, ٢٠١٢).

على الرغم من أن الزواج قبل ذلك السن يعاقب عليه في القانون الأوغندي تحت فئة "هتك العرض"؛ إلا أنه ما زال مستمرًا في قطاعات عريضة من أوغندا (Bantebya et al., ٢٠١٤). وقد أكدت على ذلك نتائج دراسة Lubaale (٢٠١٣)، والتي أشارت إلى أن زيجات الأطفال لا تزال تحدث بين كافة المجموعات العرقية والدينية والثقافية في أوغندا، على الرغم من كونها إحدى الدول الموقعة على الأحكام الدولية لحماية الأطفال، مثل اتفاقية الأمم المتحدة. كما أكدت على أن زواج الأطفال ينتشر بمعدلات مرتفعة في المناطق الريفية مقارَنة بالمناطق الحضرية. ولكن ذلك لا يعني أن الزواج المبكر قاصر فحسب على المناطق الريفية، فهو بالفعل منتشر أيضًا بالمناطق الحضرية، ولكن بمعدلات أقل من المناطق الريفية، وقد أكدت لنا ذلك دراسة "جلال" (٢٠١٦)، والتي أكدت على أن الزواج المبكر مازال منتشرًا في كامبالا، على الرغم من التحضر الذي شهدته، وارتفاع معدل الملتحقين بالتعليم بها مقارنة ببقية المناطق الأوغندية الأخرى التي لم تحظ بنفس القدر من التحضر والنهوض بالتعليم.

(أ) أسباب انتشار الزواج المبكر

أشارت دراسة Green & et al. (٢٠٠٩) إلى أن هناك العديد من العوامل المسؤولة عن الانتشار الواسع للزواج المبكر في أوغندا، ومن هذه العوامل؛ انتشار المجاعات في بعض المناطق الأوغندية - وما ترتب عليه من قيام العديد من الآباء بتبادل بناتهن مقابل الحصول على الطعام، تتعرض الفتاة للاغتصاب أو انغماسها في الممارسات الجنسية غير المشروعة، والتي نجم عنها حمل الفتاة - ما ترتب عليه من اضطرار الأب إلى

تزويجها من المسئول عن حدوث ذلك؛ لتجنب العار والفضيحة. كما أكدت الدراسة أيضًا أن الفقر يعد أحد العوامل الرئيسة المسؤولة عن انتشار الزواج المبكر، حيث ينظر بعض الآباء الفقراء إلى بناتهن على أنهن يمثلن عبئًا اقتصاديًا، في الوقت الذي ينظرون فيه إليهن على أنهن يمثلن أحد الأصول التي تملكها العائلة، والتي يمكن أن يستبدلوا بها الأموال والممتلكات والمواشي عن طريق الزواج. ومن العوامل الأخرى التي رصدتها الدراسة، ارتباط المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة بالزواج والإنجاب، والذي مثَّلَ الدافع وراء قيام الآباء بتزويج بناتهم الصغيرات من أجل تحقيق الوضع الاجتماعي والأمن الاقتصادي، فضلًا عن رغبة الوالدين في الحفاظ على عذرية فتاتهم، وحمايتها من الانغماس في النشاط الجنسي قبل الزواج، والذي قد يترتب عليه حدوث الحمل غير المخطط له.

بينما أفادت دراسة Lubaale (٢٠١٣) بأن هناك العديد من العوامل التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بارتفاع معدلات الزواج المبكر للأطفال، ويأتي في مقدمة هذه العوامل الفقرُ، ويتبعه بعد ذلك انخفاض مستوى التعليم، ومنطقة الإقامة. كما أشارت دراسة Oguttu & Nassolo (٢٠١١) إلى أن الحمل المبكر، وضغط الأقران، وفشل الآباء في دفع الرسوم المدرسية بسبب الفقر، والإرغام على الزواج من قِبَلِ الآباء، عدم توافر المأوى، والنزاع المسلح، والخوف من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية يعد من أهم الأسباب الدافعة للزواج المبكر للفتيات.

ومن ناحية أخرى، أكدت دراسة "جلال" (٢٠١٨) على أن الانتشار الواسع للزواج المبكر في أوغندا يعزو إلى عدة عوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية، والتي تتمثل في: الرغبة في ضمان تحقيق الأمن الاقتصادي للفتاة، والرغبة في الحفاظ على عفة الفتاة وحمايتها من الانغماس في الممارسات الجنسية قبل الزواج، فضلًا عن الرغبة في الحصول على المهر، والتمتع بالمكانة الاجتماعية المرموقة والحصول على احترام المجتمع لها، حيث ترتفع مكانة المرأة في هذا المجتمع بعد زواجها، وتزداد المكانة ارتفاعًا بمقدار عدد الأبناء التي تنجبهن المرأة. كما أكدت الدراسة على أن حالة الفقر التي تشهدها الفتاة وأسرتها تعد من أهم الدوافع وراء اتجاه الوالدين لتزويج فتاتهم في سن مبكرة؛ حتى يتسنَّى لهم الحصول على المهر الذي يدفعه المتقدم للزواج منها من ناحية، وللتخلص من العبء الاقتصادي للفتاة، ونقل مسئولية التكفل بمتطلباتها لزوجها؛ وبالتالي تخف الأعباء التي تقع على عاتق والدها من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى أن البعض من الآباء الذين شملتهم عينة الدراسة قاموا

بتزويج فتياتهم في سن مبكرة نتيجة انغماس الفتاة في الممارسات الجنسية غير المشروعة وما تبعه من حدوث الحمل، حيث قاموا بتزويجها من المتسبب في حدوث الحمل، وقد أكدوا في هذا الصدد على أن والد الفتاة في بعض الأحيان قد يضطر إلى التنازل عن بعض الحقوق كالمهر وخلافه تفاديًا لرد فعل المجتمع تجاهه في حال انكشاف أمر ابنته. ومن ناحية أخرى، أشارت الدراسة إلى أن هناك بعض الحالات التي يضطر بها الوالدين إلى تزويج ابنتهم في سن مبكرة، ومن تلك الحالات؛ وفاة اختها الكبيرة، وتركها لأطفال يحتاجون إلى رعاية، فيقوم الأب في هذه الحالة بتزويج الفتاة الصغيرة لزوج أختها المتوفاة لتحل محلها كزوجة وكمربية للأطفال، وفي بعض الحالات الأخرى تتجه المرأة التي توفي زوجها إلى تزويج بناتها في سن مبكرة للتخلص من العبء الاقتصادي لتلك الفتيات.

وفي ضوء ما سبق استعراضه، يمكننا إيجاز العوامل المسؤولة عن الزواج المبكر– على الرغم من وجود القوانين التي تجرم ذلك - في النقاط التالية:

١- ارتفاع معدلات الفقر.

٢- انتشار المجاعات في بعض المناطق الأوغندية؛ مما دفع بالآباء إلى تبادل بناتهن بالطعام.

٣- تعرض الفتاة للاغتصاب أو انغماسها في العلاقات الجنسية غير المشروعة، وما يترتب عليه من حدوث الحمل غير المرغوب فيه، الأمر الذي يدفع بالكثير من الآباء إلى تزويج بناتهم من المسئولين عن حدوث ذلك الحمل؛ لتجنب العار والفضيحة.

٤- نظرة بعض الآباء الفقراء إلى بناتهم على أنهُنَّ يمثلن عبئًا اقتصاديًا؛ وبالتالي يقومون بتزويجهن في سن مبكرة؛ للتخلص من ذلك العبء الاقتصادي.

٥- نظرة بعض الآباء لبناتهم على أنهن يمثِّلن أحد الأصول التي تملكها العائلة، والتي يمكن أن يستبدلوا بها الأموال والممتلكات والمواشي عن طريق الزواج.

٦- ارتباط المكانة الاجتماعية للمرأة بالزواج والإنجاب؛ لذلك يفضل العديد من الآباء تزويج بناتهم الصغيرات؛ من أجل تحقيق الوضع الاجتماعي والأمن الاقتصادي لهن.

٧- الحفاظ على عذرية الفتاة وحمايتها من الانغماس في النشاط الجنسي قبل الزواج، والذي قد يترتب عليه حدوث الحمل غير المخطط له.

وإذا أمعنا النظر في الأسباب الرئيسة للزواج المبكر نجد أن أغلبها ذات طابع اقتصادي في المقام الأول، ويكمن وراءها حالة الفقر التي تعاني منها العديد من الأسر، تلك الأسر التي تجد في الزواج المبكر لبناتهم الملاذ للخروج من حالة الفقر التي يعيشونها، سواء من خلال الحصول على موارد مالية متمثلة في المهر الذي يدفعه العريس المتقدم للزواج، بصرف النظر عن عمره، أو من خلال التخلص من العبء الاقتصادي الذي يقع على كاهل رب الأسرة، ونقل مسئولية ابنته لزوجها.

(ب) الآثار الناجمة عن الزواج المبكر

أكدت العديد من الدراسات على الآثار السلبية التي يتركها الزواج المبكر على العديد من قطاعات المجتمع: كالصحة، والتعليم، والاقتصاد. حيث أشارت دراسة Bantebya & et al (٢٠١٤) إلى أن الفتيات اللاتي يتزوجن في سن مبكرة يصبحن أكثر عرضة من أقرانهن للتسرب من المدرسة، والحرمان من فرص التنمية، كما أن هذا الزواج يترتب عليه حدوث الحمل المبكر، وإنجاب المزيد من الأطفال، مما ينعكس بالسلب على التركيب السكاني. بينما أشارت دراسة Nour (٢٠٠٦) إلى أن الزواج المبكر يجعل الفتيات أكثر عرضة لمضاعفات الحمل، والوفاة جراء الولادة؛ نتيجة تسمم الحمل، وحدوث نزيف ما بعد الولادة، أو تعسر الولادة. وفي هذا الصدد، أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة UNICEF على أن الفتاة التي تزوجت قبل سن (١٥) عامًا هي أكثر عرضة خمس مرات للوفاة أثناء الحمل والولادة مقارنة بالفتاة التي تزوجت في سن (٢٠) عامًا (Malhotra, ٢٠١٠).

كما أكدت أيضًا دراسة Oguttu & Nassolo (٢٠١١)، ودراسة Lubaale (٢٠١٣) على أن تسرب العديد من الفتيان من المدارس وحرمانهن من مواصلة التعليم، وما ينجم عنه من انخفاض مستواهن التعليمي، بالإضافة إلى غياب المشاركة الفعالة لهن في العمل التنموي يعدان من الآثار الناجمة عن الزواج المبكر. ومن ناحية أخرى، أشارت دراسة Birech (٢٠١٣) إلى أن الفتيات اللاتي تزوجن في سن مبكرة أصبحن أكثر عرضة لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيًا وخاصة الإيدز، وذلك لعدة أسباب منها أن الفوارق العمرية بين الفتاة وبين زوجها ربما أتاح له الفرصة للزواج من قبل، وبالتالي تعدُد علاقاته الجنسية مع عدد من الشركاء، إضافة إلى ذلك فمن الناحية الفسيولوجية لم يكن الجهاز التناسلي للفتاة قد تطور بالشكل الجيد؛ مما يجعله عرضه لحدوث التمزقات والجروح التي من شأنها زيادة فرص انتقال المرض إذا ما كان الزوج مصاب بالفيروس.

بينما أشارت دراسة "جلال" (٢٠١٦) إلى أن الزواج المبكر للفتيات في أوغندا نجم عنه العديد من الآثار الاجتماعية والنفسية والصحية، وتجلت تلك الآثار على النحو التالي:

- الآثار الاجتماعية: وتتمثل في:

- تحمل مسئولية تربية ورعاية الأبناء في سن مبكرة تكون الفتاة خلالها غير مؤهلة للقيام بذلك، مما ينهك قواها، وغالبًا ما تفشل في تربية هؤلاء الأطفال نتاج هذا الزواج؛ لقلة خبرتها، أو لعدم اقتناعها التام بزواجها.
- حرمان الفتاة من التمتع بفترة شبابها نتيجة تقيدها بتربية الأبناء في وقت مبكر.
- الحرمان من فرص التعليم والعمل، وخاصة بمجرد حدوث الحمل وما تتطلبه تلك المرحلة من ضرورة الحصول على قدر من الراحة وعدم بذل المجهود، وما يتبع ذلك من انشغالها بتربية الأطفال ورعاية أسرتها ككل، والذي بدوره يستهلك جزءًا كبيرًا من وقتها، ولم تتح أمامها الفرصة لمواصلة تعليمها أو عملها.

- الآثار النفسية: وتتمثل في:

- الشعور بالمعاناة والتوتر النفسي نتيجة تحملها للمسئولية في سن مبكرة، وعدم قدرتها على التأقلم مع الوضع المستجد.
- الاكتئاب الناجم عن ضعف القدرة على الدفاع عن النفس، والتفاوض بشأن الحصول على حقوقها، وخاصة في حالة زواجها من رجل كبير السن.
- تدهور الحالة الجسدية والعقلية، وعدم قدرتها على التفكير واتخاذ القرارات المتعلقة بشأن الأسرة، وخاصة الأبناء.
- كراهية الفتاة للأطفال نتاج هذا الزواج، وعدم الاهتمام بتربيتهم التربية السليمة.
- الإقبال على تناول الكحوليات والمواد المخدرة كالمارجوانا (الحشيش).

- الآثار الصحية: وتتمثل في:

- احتمالية انخراط المرأة في الممارسات الجنسية خارج نطاق الزواج مع أفراد من نفس فئتها العمرية في حالة زواجها من رجل كبير السن، وما قد يترتب على ذلك من تعرضها للإصابة بالأمراض المنقولة جنسيًا.
- حدوث تعسر الولادة؛ لعدم اكتمال النمو الجسدي للفتاة، وخاصة الجهاز التناسلي وعدم صلاحيته للولادة في هذا العمر، وقد ينتهي الأمر بوفاة الجنين.

- احتمالية حدوث الإجهاض؛ لصغر سن الفتاة، وعدم قدرتها الجسدية على تحمل أعباء الحمل ومشاقه، وقد ينتهي الأمر بوفاتها.
- احتمالية إصابتها بأمراض المسالك البولية، وحدوث بعض المشكلات في الرحم نتيجة الولادة في سن مبكرة.
- الإصابة بالناسور، وخاصة الناسور الولادي، والذي ينتشر بشكل ملحوظ في أوغندا، وتعاني منه غالبية النساء.

كما أشارت الدراسة أيضًا إلى أنه بالرغم من كافة الآثار السلبية التي تنعكس على الفتاة جراء زواجها في سن مبكرة؛ إلا أن غالبية أفراد المجتمع الأوغندي يغضون النظر عن تلك الآثار الناجمة، ويعتبرون الزواج المبكر ذات فائدة ومنفعة قصوى تصب في نهاية المطاف في مصلحة الفتاة، وذلك من منطلق أن الزواج المبكر يمكِّن الفتاة من التمتع بالقبول والاحترام المجتمعي، ويعمل على رفع مكانتها الاجتماعية، فضلًا عن كونه بمثابة الدرع الواقي لحمايتها من الانغماس في الممارسات الجنسية المحفوفة بالمخاطر، وما يترتب عليها من الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيًا، وحدوث الحمل غير المرغوب به، كما أنهم ينظرون إلى الزواج المبكر على أنه يتيح الفرصة لها لتربية أبنائها بطريقة سليمة، ويجعلها قادرة على تحمل المسئولية في وقت مبكر.

ونخلص من ذلك إلى أن الزواج المبكر يعد من الممارسات المتأصلة لدى المجتمع الأوغندي بمختلف قبائله وديانته، بصرف النظر عن عواقبه الصحية والاجتماعية والنفسية، وعن كونه شكلًا من أشكال العنف الممارس تجاه الأطفال غير القادرين عن اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون حياتهم.

(٢) ختان الإناث

يعد ختان الإناث أحد أشكال العنف الممارَس تجاه الأطفال في المجتمع الأوغندي، وقد عرَّفته منظمة الصحة العالمية بأنه: "كافة الإجراءات المتمثلة في إزالة جزء أو كل الأعضاء التناسلية الأنثوية الخارجية، أو إلحاق إصابات أخرى بها لأسباب غير طبية" WHO, (٢٠١١).

وفي الوقت الحالي ينتشر ختان الإناث في (٢٨) بلدًا إفريقيًا، بالرغم من أن (٢١) دولة من تلك الدول لديها قوانين تجرم القيام بالختان (Maleche & Day, ٢٠١١)، ومن

هذه الدول نيجيريا (Takim & David, ٢٠١٣)، وإثيوبيا، ومدغشقر، وغانا، وكينيا وأوغندا (WHO, ٢٠٠٩).

وهناك أربعة أنواع من الختان، وهي: النوع الأول، ويتمثل في الإزالة الجزئية أو الكلية للبظر، بينما يتمثل النوع الثاني في الإزالة الجزئية أو الكلية للبظر والشفرتين الصغيرتين، مع أو دون استئصال الشفرين الكبيرين، وينتشر هذا النوع في مجتمع "سابيني" Sabiny وتخضع له الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين (١٢- ١٥) سنة. أما النوع الثالث فيتمثل في تضييق فتحة المهبل عن طريق تغيير وضعية الشفرين الصغيرين والكبيرين، مع أو دون استئصال البظر، وهو ما يطلق عليه مسمى (الختان الفرعوني)، وهو الأكثر انتشارًا بين (البوكوت) Pokot. بينما يتمثل النوع الرابع في جميع الإجراءات الضارة التي تتعرض لها الأعضاء التناسلية الأنثوية، لأغراض غير طبية، مثل إحداث الوخز أو الثقب أو الشق والتجريف، وهناك نوع آخر ينتشر لدى الباجندا، يتمثل في العمل على استطالة الأجزاء الخارجية للأعضاء التناسلية للفتيات عن طريق مد الشفرين الصغيرين، ويتم ذلك قبل وصول الفتاة لسن البلوغ، والغرض منها هو زيادة المتعة الجنسية لدى الرجال والنساء(Perez, ٢٠١١).

في أوغندا، وفقًا للمسح الصحي السكاني لعام ٢٠١١ يقدر انتشار ختان الإناث بين الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين (١٥-٤٩) سنة بحوالي (١,٤٪)، وبالتالي تحتل أوغندا المركز الأخير بين الدول الإفريقية التي تمارس عادة الختان. وهناك اختلافات إقليمية فيما يتعلق بانتشار الختان بأوغندا، حيث تتمثل أعلى معدلات للختان في المنطقة الشرقية - خاصة لدى جماعة (سابيني) Sabiny، ومنطقة (كاراموجا) Karamoja التي تقع في شمال شرق أوغندا - خاصة لدى جماعات (كاداما) Kadama، التبث Tepeth، (البوكوت) Pokot. وغالبًا ما يتم الختان لدى تلك الجماعات أثناء شعائر التكريس أو ما يعرف بـ "طقوس العبور والاستعداد للزواج"، حيث ترتبط هذه الممارسة ارتباطًا وثيقًا بالزواج المبكر ومهر العروس، فبمقتضاها يزداد مقدار المهر المقدم للعروس التي تم ختانها مقارنة بالتي لم يتم ختانها. هذا بالإضافة إلى أن الختان يعد وسيلة لتمييز هذه المجموعات العرقية عن جيرانهم الذين لا يمارسون ختان الإناث، والذين تربطهم بهم علاقة عدائية في بعض الأحيان. وتشير بعض البيانات إلى انتشار هذه الممارسة أيضًا بين الجاليات

الصومالية والنوبية التي تقيم في أوغندا (Allen & et al., ٢٠١٣)؛ وبالتالي، فإن الختان في أوغندا قاصر على جماعات بعينها، وليس شائعًا لدى كافة الجماعات القبلية والعرقية.

وخلال السنوات القليلة الماضية سعت الدولة إلى الحد من انتشار الختان بين هذه المجموعات العرقية بقدر الإمكان، حيث قام الرئيس (يوري موسيفيني) في مارس ٢٠١٠م بفرض قانون يحظر القيام بأي شكل من أشكال الختان، ونص هذا القانون على أن كل من ينفذ أو يسهل عملية ختان الإناث يعاقَب بالسجن لمدة خمس سنوات، بما في ذلك أولئك الذين يقومون بتنفيذ ذلك الإجراء أو المحرضون على فعله كالوالدين أو غيرهم. كما نص القانون على أنه في حالة وفاة الفتاة التي خضعت لهذا الإجراء يُسجَن المتورطون مدى الحياة. كما دعا الرئيس إلى القيام بالعديد من حملات التوعية في مجتمعي: "البوكوت"، و"سابيني" حول العواقب الصحية الوخيمة الناجمة عن ختان الإناث، وأكد على ضرورة تدريب أفراد الشرطة والقضاة على كيفية تطبيق القانون الجديد(UNFPA & UNICEF, ٢٠١٠) . وعلى الرغم من كافة تلك الجهود المبذولة؛ إلا أن هناك بعض الجماعات التي تتحدى القانون، وتقوم بإجراء الختان في الخفاء أو عبر الحدود في كينيا؛ خوفًا من الملاحقة القضائية (Allen et al., ٢٠١٣).

(أ) أسباب ختان الإناث لدى بعض القبائل

هناك العديد من العوامل التي تكمن وراء قيام بعض الجماعات القبلية بالختان، تلك العوامل قد تختلف إلى حد ما بين الجماعات العرقية الأوغندية، وأن تشابهت في بعض الأحيان. فلدى جماعة (سابيني)، يعد الختان طقسًا تقليديًا أقره أسلافهم، ولا بد من القيام به حتى تتمكن الفتاة من الانتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة النضج والأنوثة، كما أنه يضمن الحفاظ على عفة الفتاة وإخلاصها لزوجها، هذا بالإضافة إلى أن الختان لديهم يعد وسيلة لتمييزهم عن الجماعات العرقية الأخرى في أوغندا. ولعل من الأسباب الأخرى التي دفعت الكثير من نساء (سابيني) للخضوع لعملية الختان هو إيمانهن بالأسطورة السائدة في مجتمعهن، والتي تقتضي بأن المرأة التي يتم ختانها يستمر زواجها مقارنة بالمرأة التي لم يتم ختانها (Namulondo, ٢٠٠٩). هذا بالإضافة إلى أن المرأة التي تمتثل لهذه الممارسة تحظى بمكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع مقارنة بالمرأة غير المختونة، والتي غالبًا ما يتم حرمانها من تولي بعض المناصب القيادية والعليا في المجتمع، إضافة إلى منعها من القيام ببعض الأعمال المنزلية؛ لكونها غير طاهرة، وغير نظيفة من وجهة نظرهم، فهي لا يُسمَح

لها بالدخول إلى حظائر الماشية سواء لإزالة الروث من تحتها أو لحلبها؛ اعتقادًا بأن قيامها بذلك سيعمل على تلوث الحليب، وعدم صلاحيته للاستخدام، كما لا يسمح لها بالصعود إلى صوامع الغلال، ولا تقوم بتقديم الطعام لكبار السن (Allen & et al., ٢٠١٣).

بينما لدى جماعة (البوكوت)، يتم إجراء الختان لإعداد الفتاة للزواج، حيث يعد الختان شرطًا أساسيًا للزواج، ولا يقبل أي رجل الزواج من امرأة غير مختونة؛ لأنها تعد غير طاهرة، وغير نظيفة من وجهة نظرهم. ويرتبط الختان لدى تلك الجماعة بمهر العروس، حيث يُقدَّم للفتاة المختونة عند زواجها مهر يفوق المهر الذي يقدم للفتاة غير المختونة؛ لذلك يقبل الكثير من الآباء على إجراء الختان لفتياتهم حتى يتسنى لهم الحصول على المهر الوفير.

بينما لدى جماعة (التبث)، فإن العوامل الدافعة للختان تتشابه مع العوامل السائدة لدى جماعة (البوكوت)، بالإضافة إلى أن الختان وفق منظورهم يعد ضمانًا للزواج الطاهر، ويساعد على إبراز ملامح الأنوثة لدى الفتاة، ويعمل على تحديد هويتها الجنسية والثقافية (Allen et al., ٢٠١٣).

أما لدى جماعة (باجيسو) Ba gisu، فقد تمثلت العوامل الدافعة للقيام بالختان في رغبة الوالدين في الحفاظ على عفة الفتاة، حيث يسود اعتقاد لديهم بأن الختان يعمل على الحد من الدافع الجنسي المفرط لدى الفتاة، وبالتالي يتم حمايتها من الانغماس في الممارسات الجنسية، والتي بمقتضاها قد تفقد عذريتها وعفتها. فضلًا عن إعداد الفتاة للزواج، حيث ينظر أفراد جماعة (باجيسو) إلى أن الفتاة غير المختونة باعتبارها غير كاملة الأنوثة ولا تمتلك الرغبة الجنسية، وبالتالي لا تُطلَب للزواج، ولا يرغب بها الرجال. ومن العوامل الأخرى المسؤولة عن انتشار الختان لدى الـ (باجيسو)، تلك المتعلقة بنظرة الجماعة للأجزاء التي يتم إزالتها على أنها أجزاء خاصة بالذكور، ولا مكان لها في جسد المرأة؛ وبالتالي فلا بد من إزالتها، فضلًا عن رغبة الفتيات في الحصول على المكانة الاجتماعية المرموقة، والاحترام المجتمعي لهن، فتلك الجماعة تعطي قدرًا من الاحترام والمكانة الاجتماعية المرتفعة للفتيات اللاتي تم ختانهن مقارنة بالأخريات اللاتي عزفن عن الختان (جلال، ٢٠١٨).

(ب) الآثار الناجمة عن ختان الإناث

تتعدد وتتنوع الآثار الناجمة عن ختان الإناث، فهي لا تقتصر على الآثار الصحية فحسب، بل تشمل أيضًا بعض الآثار الاجتماعية والنفسية التي عانت منها غالبية الفتيات

اللاتي خضعن لها. فختان الإناث يعد بمثابة الصدمة التي تصيب الفتاة عقب القيام بها؛ لما له من مضاعفات عديدة تؤثر على الحالة الصحية والنفسية للفتاة. ومن أهم المضاعفات الفورية التي تحدث عقب إجراء الختان الشعور بالألم الشديد، النزيف، والإصابة بالتيتانوس نتيجة لتلوث الأدوات المستخدمة، وتعفن الدم، واحتباس البول، ونشوء القروح المفتوحة في المنطقة التناسلية، بالإضافة إلى بعض المضاعفات طويلة الأجل، والتي من أهمها حدوث التهابات المثانة والمسالك البولية (Allen & et al., ٢٠١٣). بالإضافة إلى احتمالية الإصابة بالإيدز عن طريق الأدوات المستخدمة في إجراء العملية، والتي تستخدم مع العديد من الفتيات دون تعقيم مسبق (Monjok, ٢٠٠٧). ومن ناحية أخرى، فقد أشارت منظمة الصحة العالمية في إحدى دراساتها - التي أجريت على (٢٨) ألف امرأة حامل في ستة بلدان إفريقية - إلى أن الفتيات اللاتي تم ختانهن لديهن معدلات أعلى من الولادة القيصرية، حدوث نزيف ما بعد الولادة، والإصابة بالناسور في المناطق التي تم قطع الأجزاء منها، مقارنة بغيرهن من الفتيات غير المختونات، فضلًا عن ارتفاع معدلات وفيات الأطفال لديهن (Who, ٢٠١٢). كما أفادت بعض التقارير بأن الفتيات اللاتي خضعن لعملية الختان انخفضت لديهن الرغبة الجنسية، وقل شعورهن بالرضا الجنسي، وأصبحن يعانين من الآلام أثناء الجماع (Namulondo, ٢٠٠٩).

أما فيما يتعلق بالآثار النفسية الناجمة عن الختان، فقد تمثلت في الاضطرابات النفسية، والشعور بالقلق، والخوف، وتدني احترام الذات (جلال، ٢٠١٩).

وخلاصة القول، إنه على الرغم من أن ختان الإناث لا ينتشر بوضوح في أوغندا، وأن الكثير من الأوغنديين يدركون المخاطر الصحية الناجمة عن إجرائه، ولكن يمكننا القول إنه إذا كان المجتمع الأوغندي ككل يعتقد بالختان، ويأخذ به، ويحفز على إجرائه لكن الغالبية العظمى من المجتمع مارسه بالفعل، فعدم ممارسة الختان في هذا المجتمع لا تنبع من اعتقاد الكثير من الأوغنديين بالمخاطر الناجمة عنه، بل ينبع من عدم كون الختان ضمن قائمة المعتقدات الثقافية الخاصة بذلك المجتمع، فالمجتمع الأوغندي ينتشر به الزواج المبكر، على الرغم من آثاره السلبية التي سبق وأشرنا إليها، ولكن نتيجة ارتباط الزواج المبكر ببعض المعتقدات السائدة أضحى مُعترَفًا بأهميته في الكثير من المناطق الأوغندية، وأصبح أمرًا مسلَّمًا به، وكذلك الحال بالنسبة لتناول الكحوليات التي تعد من الممارسات المتأصلة في السياق الأوغندي، فعلى الرغم من آثارها الضارة التي يدركها الكثيرون، إلا أن تناوله ينتشر

بوضوح، وذلك لكون تناول الكحوليات جزءًا لا يتجزأ من الاحتفالات والمراسم والمناسبات الخاصة بذلك المجتمع، وهذا ما دفعنا للقول إن الثقافة هي المتحَكِّم الرئيس فيما يمكن اعتباره أمرًا مقبولًا، وما يمكن اعتباره غير مقبول، بغض النظر عن الآثار المترتبة على ذلك.

(٣) الإتجار بالأطفال

يقصد بالإتجار بالأطفال تجنيدُ وإيواء ونقل طفل من منزله عن طريق التهديد باستخدام القوة أو غيرها من أشكال الإكراه؛ لغرض الاستغلال الجنسي التجاري، أو العمل في أشكال أخرى من العمل الاستغلالي (MISR, ٢٠٠٧).

ولقد أصبح الإتجار بالأطفال يمثل مشكلة إنسانية خطيرة تجذب انتباه العالم؛ نتيجة ارتفاع معدلاته بشكل واضح خلال الفترات الماضية وحتى الآونة الأخير. وقد أشار تقرير الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٥ حول الإتجار بالبشر إلى أن ما بين (٦٠٠.٠٠٠) إلى (٨٠٠.٠٠٠) من الرجال والنساء والأطفال يتم الإتجار بهم عبر الحدود الدولية كل عام، وتمثل نسبة الإتجار بهم ما يصل إلى (٥٠%) (Kasirye, ٢٠٠٧).

وتعد أوغندا بمثابة الدولة المصدرة للأطفال بغرض الإتجار بهم، وقد أكد على ذلك التقرير الذي أصدرته وزارة العمل الأمريكية (USDOL)، والتي أكدت فيه أن أوغندا تعتبر بلد المصدر والعبور لتهريب الأطفال للإتجار بهم. ويحدث الإتجار بالأطفال في أوغندا على مستويين: المستوى الأول هو المستوى المحلي، حيث يتم نقل الأطفال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية؛ للعمل في مجال الجنس التجاري والخدمة المنزلية. بينما المستوى الثاني هو المستوى الدولي، فيتم فيه نقل الأطفال إلى البلدان الإفريقية الأخرى أو بلدان الشرق الأوسط؛ للعمل بمجال الخدمة المنزلية أو إلى أوروبا للعمل بمجال الدعارة (UYDL, ٢٠٠٩). ويشكل الإتجار الداخلي النسبة الأكبر من الإتجار مقارنة بالإتجار الدولي؛ نتيجة لكون الإتجار الداخلي أصبح بمثابة القاعدة السائدة بين سكان المناطق الريفية، حيث يدفعون بأطفالهم للانتقال للمناطق الحضرية؛ بغرض الحصول على فرص أفضل للحياة (Nambatya & Gubo, ٢٠١٦).

وينتشر الإتجار بالأطفال في قطاعات عريضة من أوغندا، خاصة في "كاراموجا" Karamoja بالتحديد في مقاطعات "كاتاكوي" و"كومي" و"سوروتي" - وهي مناطق شبه قاحلة بشرق أوغندا على حدودها مع كينيا، تعاني من انتشار المجاعات والفقر وسرقة الماشية -، وينتشر أيضًا في مقاطعة "موروتو"، حيث يتم عرض الأطفال، وخاصة الفتيات

في أسواق بيع الماشية، ويأتي الرجال لشراء الفتاة مقابل (١٠٠) ألف إلى (٣٠٠) ألف شلن (Kasirye, ٢٠٠٧).

ولم تحظ ظاهرة الإتجار بالأطفال بالاهتمام السياسي والاجتماعي الذي تستحقه سواءً من قِبَل الحكومة أو منظمات المجتمع المدني، باستثناء القليل منها، ولعل ذلك ما ساهم في الانتشار الموسع لها (MISR, ٢٠٠٧) . ويزيد من صعوبة المشكلة عدم توافر إحصائيات دقيقة وصحيحة فيما يتعلق بأعداد ضحايا الإتجار من الأطفال وأعداد المتاجرين بالأطفال، فغالبية الأعداد المُعلَن عنها ما هي إلا تقديرات تقريبية؛ وذلك نتيجة صعوبة جمع المعلومات الدقيقة حول الظاهرة؛ بسبب طبيعتها المعقدة من ناحية، ولكون تلك الظاهرة تتم سرًا في غالبية الأحيان، فضلًا عن انخفاض عدد البلاغات المتعلقة باختطاف الأطفال من قِبَلِ ذويهم (Nambatya & Gubo, ٢٠١٦).

(أ) شخصية المتاجرين، والسبل المتبعة لاستقطاب الأطفال

وتتعدد وتتنوع شخصية المتاجرين بالأطفال في أوغندا، لتشمل: سائقي السيارات الأجرة والدراجات النارية، والعاملين في مكاتب توظيف العمالة، والقوادين وأصحاب الحانات وبيوت الدعارة، والمسؤولين عن دور الأيتام، والمعالجين التقليديين، وجماعات التمرد، فضلًا عن جماعة (الأقران)، وخاصة الأطفال الذين تعرضوا للإتجار في السابق، أو أحد الجيران في القرية، والذي انتقل للعيش في المراكز الحضرية. ويعمل البعض من هؤلاء المتاجرين بشكل سري إما كأفراد مستقلين، أو كجزء من شبكة محلية أو عالمية. ويقوم هؤلاء المتاجرون بإغراء الأطفال وأسرهم، وإعطائهم وعودًا زائفة بمستقبل أكثر إشراقًا، وحياة جيدة يتوافر بها كافة الاحتياجات المعيشية من ملبس ومسكن، وفرص عمل وتعليم وزواج، فضلًا عن تحويل الأموال إلى أسرهم. ويستهدف هؤلاء المتاجرون الأسرَ الفقيرةَ، والتي تعاني من التفكك الأسري، واضطراب العلاقات الأسرية لتسهيل المهمة، حيث يجد الأطفال الذين يتعرضون للعنف الأسري في ذلك الفرصة الجيدة لمغادرة المنزل؛ تطلعًا لحياة أفضل (Nambatya & Gubo, ٢٠١٦).

أما فيما يتعلق بالطرق والسبل المتبعة لاستقطاب الأطفال فهي تختلف اختلافًا كبيرًا من منطقة إلى أخرى، ووفقًا لسن الأطفال الذين يتم الإتجار بهم. ففي بعض الحالات يتبع المتاجرون أسلوب الخطف والسرقة للأطفال من أمام منازلهم أو أماكن تجمعاتهم كالمدارس، أو أثناء تنقلهم بمفردهم، وذلك بعد تخديرهم حتى لا يتعرفوا على هوية المتاجرين، والطريق

الذي يسلكونه أثناء عودتهم (UYDL, ٢٠٠٩). في معظم الحالات، يقوم المتاجرون بتغيير أسماء الأطفال وإصدار شهادات ميلاد جديدة لهم، حتى بات هؤلاء الأطفال لا يتذكرون أسماءهم الحقيقية أو تواريخ ميلادهم (Kasirye, ٢٠٠٧).

وفي حالات أخرى يحصل المتاجرون على الأطفال من خلال أحد الوسطاء الذي يكون على علاقة وطيدة مع أسرة الطفل، حيث يقوم الوسيط بإقناع أسرة الطفل، والحصول على موافقتهم، وذلك بعد إقناعهم بالمزايا التي سيتمتعون بها مقابل إرسال الطفل للعمل معه. وفي بعض الأحيان يتبع المتاجرون أسلوب الدعاية والإعلان من خلال الملصقات، واستخدام مكبرات الصوت لاستقطاب الأطفال الراغبين في الحصول على فرص أفضل في الحياة في المراكز الحضرية أو خارج حدود البلاد. ومن السبل الأخرى المتبعة في استقطاب الأطفال، ما يعرف بـ "أسلوب التبني الزائف"، وهو يمثل أحد الوسائل المتبعة لاستقطاب الأطفال بموافقة الوالدين. وفيه يقوم بعض الوسطاء بمحاولة إقناع الوالدين بتوفير حياة كريمة لطفلهم، وحصولهم على المال الوفير مقابل التنازل عن ابنهم، وإرساله معه؛ ليعيش في كنف إحدى الأسر الثرية في المراكز الحضرية. وغالبًا ما يوافق الوالدين على ذلك بدافع الفقر، وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات المعيشية (UYDL, ٢٠٠٩). وقد دعم تنازل الوالدين عن أطفالهن بعض العادات والتقاليد الثقافية السائدة لدى بعض القبائل الأوغندية، وخاصة لدى جماعة (أيتيسو) Iteso، فقد كان من السائد لدى تلك الجماعة أن تقوم الأسرة بالتنازل عن طفلهم لأحد أقاربهم - سواء كان أحد الأخوة، والأخوات، والخالات، والأعمام، والعمات- وذلك في حالة فقدان ذلك القريب أو القريبة لطفلهم الرضيع، أو في حالة الإصابة بالعقم وعدم القدرة على الإنجاب، وذلك لرعايتهم بدلًا من استئجار الخادمات التي تكون في بعض الأحيان مكلِّفة. وفي ضوء هذا التقليد اعتاد الآباء على ترك أطفالهم والتنازل عنهم عن طيب خاطر، كما اعتادوا على الثقة بالشخص الذي يقدمون له طفلتهم (Soroti, ٢٠١٠).

(ب) صور وأنماط الإتجار بالأطفال

- التجنيد القسري (الجنود الأطفال)

لقد أدت النزاعات والحروب المتزايدة في أوغندا إلى التجنيد القسري لعدد كبير من الأطفال. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن أعدادًا كبيرة من الأطفال قد تم اختطافهم بالقوة، وتجنيدهم في صفوف جيش الرب للمقاومة للعمل كجنود أطفال، أو عبيد جنس، أو كزوجات للقادة، أو للعمل كحمالين للسلاح والذخيرة المسروقة لصالح جيش الرب

(Nambatya & Gubo, ٢٠١٦)، وتم توظيف بعضهم للعمل كحراس شخصيين، وجواسيس، وطهاة. ولم يقتصر الأمر على تجنيد الأطفال محليًا فقط؛ بل تم تجنيدهم أيضًا للعمل لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية، كجنود وعبيد جنس (Kasirye, ٢٠٠٧).

ويتمثل الغرض من تفضيل تجنيد الأطفال على الشباب والرجال في تحملهم للأذى البدني، وتلقيهم للتعليمات دون أبدائهم لأي نوع من المقاومة أو الرفض، وذلك بالنسبة للذكور، أما بالنسبة للإناث من الأطفال فقد نبع التفضيل من الاعتقاد السائد بأنهن أقل عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (Nambatya & Gubo, ٢٠١٦)، فضلًا عن انخفاض قدرة الأطفال على تقييم المخاطر، والتعبير عن مخاوفهم، والدفاع عن أنفسهم (UYDL, ٢٠٠٩).

وقد تعرض هؤلاء الأطفال لأبشع أشكال العنف الممارَس من قِبَلِ جيش الرب، والذي تمثلت صوره في: الاختطاف، والتشويه، والاغتصاب، والقتل، والتعذيب، والعبودية الجنسية، والاسترقاق، وكافة أشكال العنف الجنسي الأخرى، حيث اعتاد الجيش على ممارسة العنف المتمثل في ضرب الأطفال بالسياط لارتكابهم مخالفات بسيطة، أو لتشجيعهم على السير بشكل أسرع وقت القتال، وفي بعض الأحيان يقومون بقتل من لم يستطع مواكبة أوامرهم وتنفيذها. كما يجبر الجيش الأطفال على ضرب المدنيين وقتلهم أثناء القيام بعمليات النهب، ويجبرهم على المشاركة في اختطاف أطفال جُدُد، وسرقة المنازل وحرقها في مناطق أقامتهم الأصلية، فضلًا عن إجبارهم لقتل زملائهم الذين تم ضبطهم أثناء محاولاتهم للفرار؛ ليصبحوا عبرة لزملائهم. وفي بعض الأحيان يقوم جيش الرب ببيع الأطفال لحكومة السودان والصومال مقابل الحصول على الأسلحة والمعدات، والزي الرسمي للمتمردين (Kasirye, ٢٠٠٧).

وفقًا لتقرير اليونيسيف ٢٠٠٦، يُعتقد أن ما بين (٢٥.٠٠٠-٣٠.٠٠٠) طفل تم اختطافهم ما بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٦، وتختلف تلك الأعداد من عام لآخر حسب الاحتياج العسكري لجيش الرب. كما أكدت بعض التقارير الصادرة عن الوكالات الدولية إلى أن من بين هؤلاء الأطفال المختطفين لا يزال هناك أكثر من (٨٠٠٠) شخص مجهولي المصير، ولم يعودوا لديارهم وأسرهم (Kasirye, ٢٠٠٧).

- الاستغلال الجنسي

يعد الاستغلال الجنسي للأطفال أحد صور وأنماط الإتجار بالأطفال في أوغندا، بل ويعد الأخطر؛ نتيجة لما يترتب عليه من العديد من الآثار الصحية. وفي هذا الصدد يقوم الوسطاء ببيع الأطفال لمالكي الحانات وبيوت الدعارة والقوادين، والذين بدورهم يقومون بالإتجار بالأطفال من خلال استغلالهم في تقديم الخدمات الجنسية للعملاء، نظير الحصول على المال، وتحقيق الربح. ويقوم مالكو الحانات وبيوت الدعارة بإعداد الأطفال وتهيئتهم للقيام بالعمل، ويتكفلون بملابسهم ومأكلهم ومسكنهم، ثم يقومون بعرضهم في تلك الحانات والملاهي الليلية لجذب العملاء وراغبي الجنس. وقد يقوم مالكو الحانات والملاهي الليلية بتوظيف بعض الأطفال وخاصة الفتيات للقيام بتقديم فقرات رقص استعراضية كوسيلة لعرضهن على العملاء، حتى يتسنى لهم اختيار أحداهن لممارسة الجنس معها، على أن يتم التفاوض في ذلك الأمر مع مديري الحانات والملاهي الليلية، والذين يقومون بتحديد التكلفة، ولم يتَح للفتاة خيار القبول أو الرفض فيما يتعلق بهذا الأمر، بل يتم إجبارها على ذلك، نظير تكفل المدير بمسكنها وإطعامها وملبسها. وفي حالات أخرى يستغل مالكو الحانات والملاهي الليلية الأطفال في إنتاج المواد الإباحية، والتي زاد الإقبال عليها في الآونة الأخيرة (UYDL, ٢٠٠٩).

ولا يقتصر الاستغلال الجنسي للأطفال على الحانات والملاهي الليلية فحسب؛ بل يتم أيضًا في الفنادق ومحطات توقف الشاحنات. وقد كشفت دراسة "منظمة العمل الدولية" عن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في أوغندا عام ٢٠٠٤ أن ما يقارب من (١٢٠٠٠) طفل تتراوح أعمارهم ما بين (١٤–١٧) عامًا تم استغلالهم في الأنشطة الجنسية التجارية، وإنتاج المواد الإباحية. بينما أشار تقرير "منظمة خدمات المرأة والشباب" عام ٢٠٠٣ إلى أن غالبية الأطفال الذين تم الإتجار بهم في مجال الجنس التجاري بأماكن ومحطات توقف الشاحنات على الطريق السريع الذي يربط بين رواندا وكينيا مرورًا بأوغندا، تتراوح أعمارهم ما بين (٨–١٨) عامًا، وقد مثلت الإناث نسبة (٩٧٪)، بينما مثل الذكور (٣٪) فقط، وكانت الغالبية منهم ممن تسربوا من المدارس بسبب اليُتم وعدم المقدرة على سداد الرسوم المدرسية (Kasirye, ٢٠٠٧).

وهناك شكل آخر من الاستغلال الجنسي للأطفال، وينتشر بوضوح في المناطق الريفية، وهو ما يعرف بـ"Sugar Daddy"، وفيه يتم استغلال العديد من الأطفال جنسيًا من

قِبَلِ كبار السن، وخاصة الفتيات. حيث يتنازل الوالدان عن الطفلة لرجل كبير السن يلتزم بتوفير احتياجاتها الأساسية للبقاء، مقابل ممارسة الجنس معها، ولا يوجد في هذا الشكل من الاستغلال أية تعاملات مالية تقدم للوالدين مقابل التنازل عن الطفل، ويكون مقابل التنازل فقط توفير الاحتياجات الأساسية للطفل ورعايته، ولكن غالبًا ما لا تستمر تلك العلاقة، وتترك الطفلة عرضه لأشكال الاستغلال الأخرى.

وهناك نمط آخر أقل انتشارًا مقارنة بالنمط السالف الإشارة إليه، وهو " Sugar Mammy"، وفيه يتم استغلال الأطفال الذكور من قِبَل النساء كبار السن اللاتي يلتزمون برعايتهم مقابل تقديم الخدمات الجنسية لهن. (UYDEL et al, ٢٠١٩).

- استغلال الأطفال في العمالة

يعد استغلال الأطفال في العمالة أكثر أنماط الإتجار شيوعًا في أوغندا. وفيه يتم توظيف الأطفال في الأنشطة التي تتسم بظروف العمل السيئة، والأعباء الثقيلة، وساعات العمل الطويلة، والأجر القليل أو بدون أجر. ومن أمثلة تلك الأنشطة: العمل بالخدمة المنزلية، وصيد الأسماك، والزراعة والبستنة، والتعدين، واستخراج الأحجار، وجمع الخردة، وأعمال البناء، فضلًا عن التسول في الشوارع، والعمل كباعة جائلين، وغيرها من الأنشطة (Nambatya & Gubo, ٢٠١٦).

ويفضل الكثير من أصحاب الأعمال تشغيل الأطفال مقارنة بالرجال والشباب؛ لكون الأطفال أرخص تكلفة، وأقل حزمًا، يعملون لساعات طويلة دون تبرم، يتناولون قدرًا ضئيلًا من الطعام، يتحملون ظروف الإقامة السيئة، والعمل تحت ظروف تهدد حياتهم دون إبداء أي شكل من المعارضة، فضلًا عن كونهم غيرَ قادرين على المطالبة بحقوقهم (Kasirye, ٢٠٠٧).

وقد قدّر المكتب الوطني الأوغندي للإحصاء ٢٠٠٣ إجمالي عدد الأطفال العاملين في الخدمة المنزلية ممن تتراوح أعمارهم ما بين (٥-١٧) عامًا بما يقارب ١.٥ مليون طفل (Kasirye, ٢٠٠٧). بينما قدر مكتب مراقبة الرعاية الاجتماعية في مقاطعة كاتاكوي ٢٠٠٩ العدد الإجمالي لأطفال كاراموجا الذين تم الإتجار بهم في تلك المقاطعة بحوالي (٣٠٠) طفل، وكان يتم استغلالهم من قِبَلِ الأسر التي كانت تحتفظ بهم. وكان غالبيتهم يُجبرون على العمل دون الحصول على أجر، وعندما يطلبون أموالهم تهددهم الأسر بإبلاغ الشرطة زورًا بتهمة لم يرتكبونها (Soroti, ٢٠١٠).

- التضحية بالطفل

شهدت أوغندا مؤخرًا ظهور ظاهرة "القتل الطقسي" أو التضحية بالطفل مقابل الحصول على الثروة أو تحقيق غرض ما. ولا تقتصر هذه الظاهرة على الفقراء فحسب؛ بل يقوم بها أيضًا الأثرياء وذوو القوة والسلطة في المجتمع (Soroti, ٢٠١٠)، حيث يقوم بعض المشعوذين والسحرة بإقناع بعض المترددين عليهم بأن الوسيلة الوحيدة لتحقيق أمانيهم وتطلعاتهم هي القيام ببعض الطقوس والممارسات التي تتضمن التضحية بطفل وتقديم روحه قربانًا لأسلافهم. وفي هذه الحالة يبحث أصحاب التطلعات والآمال عن وسيط يمكنه التفاوض بشأن الحصول على طفل يتم التضحية به، والذي بدوره يستطيع الحصول على الطفل سواءً عن طريق الخطف أو إقناع الوالدين بالوعود الزائفة. وعلى الظهير الآخر، نجد أن الفقراء أنفسهم يقبلون على التضحية بأطفالهم بناءً على توصية من السحرة والمشعوذين في سبيل الحصول على الثروة، والتخلص من حالة الفقر التي يعيشونها (UYDL, ٢٠٠٩).

وفقًا للتقرير السنوي للجريمة لعام ٢٠٠٩ الخاص بأوغندا، تم رصد (٢٥) حالة تضحية بالأطفال، وذلك عام ٢٠٠٨، وارتفعت المعدلات خلال عام ٢٠٠٩ لتصل إلى (٢٨) حالة تضحية (Soroti, ٢٠١٠) .

- التجارة غير الشرعية عبر الحدود

يتم استغلال العديد من الأطفال في المدن الواقعة على حدود أوغندا مع الدول المجاورة لها في الأنشطة التجارية غير المشروعة عبر الحدود، وخاصة تهريب المخدرات والبضائع. ويفضل التجار استغلال الأطفال في عمليات التهريب؛ لكونهم أرخص تكلفة، وأكثر أمانًا، ولا يثيرون الشكوك، وأقل عرضه للاستجواب من قِبَلِ الجهات الرقابية والشرطة (Kasirye, ٢٠٠٧).

وقد كشفت دراسة "منظمة العمل الدولية" ٢٠٠٤ حول "عمالة الأطفال والتجارة عبر الحدود"، أن (٣٥٪) من الأطفال الذين يتم الإتجار بهم يشاركون في الأنشطة عبر الحدود، وأن غالبيهم تتراوح أعمارهم ما بين (١٤-١٧) عامًا (Kasirye, ٢٠٠٧).

(ج) العوامل المسؤولة عن ازدهار الإتجار بالأطفال

هناك العديد من العوامل المتعددة التي ساهمت بوضوح في انتشار ظاهرة الإتجار بالبشر في أوغندا، ومن أهم تلك العوامل:

- الفقر

تعد أوغندا أحد الدول الإفريقية الفقيرة التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر. ووفقًا لتقديرات عام ٢٠٠٩ اتضح أن (٢٤.٥٪) من السكان يعيشون تحت خط الفقر، بمعدل (١.٢٥) دولار يوميًا (Nambatya & Gubo, ٢٠١٦).

وقد ترتب على ارتفاع معدلات الفقر في أوغندا عدم قدرة العديد من الأسر الفقيرة على توفير الاحتياجات والمتطلبات الأساسية، وخاصة في حال زيادة عدد أفراد تلك الأسرة؛ الأمر الذي دفع بالكثير منهم إلى التنازل عن أطفالهم، والقيام ببيعهم سواءً للأقارب أو الغرباء، والزج بهم للالتحاق بالعمل بالمدن؛ وذلك للتخفيف من وطأة العبء الاقتصادي الذي يتحمله رب الأسرة من ناحية، والحصول على المال اللازم للبقاء على قيد الحياة من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى أن الفقر قد دفع بالكثير من الأطفال إلى هجر أسرهم، والانتقال إلى المدن والمراكز الحضرية طواعية منهم؛ للبحث عن فرص عمل تكفل لهم البقاء على قيد الحياة (UYDL, ٢٠٠٩).

- الانتشار الموسع لفيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز

تعد أوغندا من الدول التي شهدت ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة؛ بفعل العديد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وازداد الأمر سوءًا عندما ارتفعت معدلات الإصابة لدى الفئات العمرية المنتجة في المجتمع. وقد ترتب على إصابة أحد الوالدين أو كليهما انقطاعه عن العمل وفقدان مصدر الرزق، وما ترتب عليه من زيادة العبء الاقتصادي، وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأسرية، وفي هذه الحالة اضطر الوالدان إلى التنازل عن طفلهما أو الزج به للالتحاق بالعمل في إحدى المدن. وفي حالات أخرى، اضطر الأطفال طواعية إلى الهجرة إلى المدن والمراكز الحضرية؛ للبحث عن فرص عمل تحقق لهم توفير المال اللازم للبقاء على قيد الحياة، وغالبًا ما ينتهي بهم المطاف في العمل بالدعارة، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة (Kasirye, ٢٠٠٧).

ومن ناحية أخرى، ساهم الانتشار الموسَّع لمرض الإيدز وارتفاع معدلات الإصابة به في ارتفاع معدل الأطفال الأيتام في أوغندا، وغالبًا ما تولى رعاية هؤلاء الأيتام أقاربُهم كبارُ السن الفقراء، وهذا ما جعل الأطفال أسوأ حالًا، وأكثر عرضة للإتجار من قبل المستغلين. وقد أشار تقرير الإيدز العالمي لعام ٢٠٠٤ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة المشترك

المَعنِيّ بالإيدز إلى أن أكثر من (٩٠٠) ألف طفل دون سن (١٧) عامًا قد فقدوا أحد الوالدين أو كليهما بسبب الإيدز (Nambatya & Gubo, ٢٠١٦).

- الحروب والصراعات

ساهمت الحروب والصراعات الداخلية في ارتفاع معدلات الإتجار بالأطفال في أوغندا، وخاصة حركات التمرد التي يقوم بها "جيش الرب للمقاومة" تجاه الحكومة في شمال أوغندا، حيث قام جيش الرب باختطاف ما بين (٢٥.٠٠٠) إلى (٣٠.٠٠٠) من الأطفال (ذكور وإناث) خلال الفترة من نهاية القرن العشرين وحتى البدايات الأولى للقرن الواحد والعشرين، وقاموا بتجنيدهم في صفوف الجيش؛ للعمل كعبيد جنس، وطهاة ومقاتلين، وغيرها من أشكال العبودية والقهر. كما أسفر النزاع المسلح عن نزوح العائلات من مناطق الصراع إلى المناطق المحيطة بها وإلى المراكز الحضرية، والتي انتهى مطاف الأطفال بها إلى العمل في مجال الجنس التجاري أو التسول في الشوارع، كخيار وحيد لضمان بقائهم وبقاء أسرهم (Kasirye, ٢٠٠٧).

- سرقة الماشية

تعد مشكلة سرقة الماشية من العوامل المساهمة بوضوح في بروز ظاهرة الإتجار بالأطفال، حيث ترتب على غارات سرقة الماشية التي كانت تقوم بها بعض الجماعات الأوغندية - مثل محاربي جماعة (كاراموجونج) على مقاطعتي: سوروتي، وكاتاكوتي، وجيش الرب للمقاومة – إلى هجرة السكان من المقاطعتين، وتركهم لمنازلهم وأراضيهم، والانتقال مع أطفالهم إلى مخيمات النازحين داخليًا، والتي أقاموا بها لفترة عقدين من الزمن بعيدًا عن أراضيهم ومنازلهم، ولم يتمكنوا من القيام بالأنشطة الاقتصادية التي يعتمدون عليها في توفير الاحتياجات اليومية وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وبالتالي ساهمت غارات سرقة الماشية في تشرد السكان وإفقارهم، وانعدام الأمن الغذائي لديهم، وهذا ما زاد من ضعف تلك الأسر تجاه ظاهرة الإتجار بالأطفال، وخصوصًا الأيتام والمستضعفين في سبيل توفير المال اللازم للبقاء على قيد الحياة (Soroti, ٢٠١٠).

وهناك بعض العوامل الأخرى التي ساهمت بدورها في انتشار ظاهرة الإتجار بالأطفال، منها؛ ضعف القوانين والتدابير الرامية إلى التصدي للإتجار بالأطفال، فعلى الرغم من أن القانون الأوغندي يتضمن في مواده بعض المواد التي تنص على معاقبة المتاجرين بالأطفال، ولكن العقبة هنا في التنفيذ، حيث يقتصر تنفيذ ذلك القانون على الحالات التي تم

ضبطها، وتمت عملية تجارتهم بالأطفال داخل حدود الدولة، فضلًا عن كون حدود أوغندا من السهل اختراقها؛ نتيجة لوجود بعض المجموعات العرقية التي تعيش عبر حدود أوغندا مع الدول المجاورة لها (Nambatya &Gubo, ٢٠١٦). هذا بالإضافة إلى نقص فرص العمل، وضعف الحالة الاجتماعية للطفل، والتمييز وعدم المساواة بين الجنسين (Kasirye, ٢٠٠٧)، ضغط الأقران، وارتفاع معدلات البطالة، والتسرب من المدارس، فضلًا عن القبول المجتمعي لظاهرة عمالة الأطفال، وما ترتب عليها من تسهيل عملية الإتجار بهم (UYDL, ٢٠٠٩).

(د) الآثار المترتبة على الإتجار بالأطفال

يمثل الإتجار بالأطفال أحد أبشع أشكال العنف ضد الأطفال؛ لما يترتب عليه العديد من العواقب الوخيمة التي تحل على الأطفال، فبمقتضاه يحرم الأطفال من عيش الحياة الكريمة، وتسلب منهم حقوقهم في التعليم والصحة والحرية، ويفقدون جذورهم وهويتهم الثقافية. وبالتالي، فإن الآثار المترتبة على الإتجار تنبع من طبيعة ظروف الأنشطة التي يتم استغلالهم بها، ومن أهم تلك الآثار:

- الآثار الاجتماعية

- رفض الأسر والمجتمعات لهؤلاء الأطفال حين عودتهم لمجتمعاتهم، وخاصة الجنود الأطفال الذين ينظر لهم على أنهم قتلة ومرتكبو جرائم وحشية.
- إلقاء القبض على بعض الفتيان المتورطين في ممارسة الجنس التجاري من قِبَل الشرطة، وما يترتب عليه من عرض صورهن في وسائل الإعلام باعتبارهن مومسات؛ وبالتالي لا يصبحن قادرات على الاندماج المجتمعي.

- الآثار النفسية

- الشعور بالخوف المستمر من التعرض للعقاب من قبل المتاجرين.
- الشعور بالذنب والخجل والاستياء من الأخطاء التي ارتكبها الطفل دون إرادته.
- الغضب وإلقاء اللوم على النفس للأشياء السيئة في حياتهم.
- نمو مشاعر الكراهية تجاه الأسرة التي تنازلت عنه، وزجت به في هذا المجال.
- الشعور بالعجز وقلة الحيلة بسبب عدم القدرة على تغيير الوضع الحالي.
- اضطرابات ما بعد الصدمة، وما يرافقها من عدم المقدرة على التحكم في مسار الأمور الحياتية، وانعدام الثقة بالآخرين.

- الاضطرابات النفسية، كالأحلام المزعجة، والهلوسة الناتجة عن التعذيب، والقلق، والاستغلال.
- اضطرابات السلوك، كالجنوح، والميل إلى العدوان، والسلوك الجنسي غير السوي.
- الشعور بالقلق فيما يتعلق بالقبول المجتمعي له، وخاصة لدى الجنود الأطفال الذين ذاع صيتهم، واشتهروا بالقتل وارتكاب الجرائم الوحشية، وكذلك لدى المستغلين في مجال الجنس التجاري (Kasirye, ٢٠٠٧. UYDL, ٢٠٠٩).

- الآثار الجسدية والصحية

- قد يُضطَر الأطفال إلى تعاطي الكحول والمخدرات من أجل تحمل المصاعب، والتي بدورها تؤدي إلى الإدمان والأمراض والمشاكل العقلية في وقت لاحق.
- يترتب على الانغماس في الممارسات الجنسية في وقت مبكر حدوث الحمل غير المرغوب فيه، والإجهاض غير الآمن، والإصابة بالناسور.
- التعرض للإصابة بالأمراض المنقولة جنسيًا، وفيروس نقص المناعة البشرية.
- الإصابة بالكدمات والجروح نتيجة ظروف العمل غير الآمنة، والعنف البدني الممارس تجاههم، وقد يصل الأمر بهم إلى الوفاة في بعض الآحيان (UYDL, ٢٠٠٩).

خاتمة

بعد استعراض أنماط ومؤشرات العنف تجاه الطفل في أوغندا، يتضح لنا أن الفقر هو القاسم المشترك في ممارسة العديد من أنماط العنف تجاه الأطفال في أوغندا، بداية من العنف الأسري وانتهاءً بالاستغلال الجنسي والإتجار بالأطفال، كما تلعب الممارسات والمعتقدات الثقافية دورًا ملحوظًا في تنامي مؤشرات ممارسة العنف تجاه الإناث، وبصفة خاصة ظاهرة ختان الإناث، والمتابع لارتفاع معدلات ممارسة ختان الاناث في أوغندا يجده قائمًا على أساس ثقافي؛ فنجد بعض القبائل ترى أن الختان مؤشر على اكتمال الأنوثة، بينما قبائل أخرى ترى أن الختان تطهير لجسد الأنثى من التدنيس، ومن المؤسف أن الأمر لا يتوقف على حد الممارسة فقط، بل يمتد الأمر ليترك آثاره النفسية والاجتماعية على الفتاة.

إن ممارسة العنف ضد الأطفال في أوغندا أصبحت قضية لا يمكن غض الطرف عنها؛ نظرًا لتزايد معدلاتها في الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من المجهودات المبذولة من قِبَلِ منظمات المجتمع المدني في هذا الشأن، وعلى رأسها "منظمة الصحة العالمية"، ومنظمة

"اليونيسف"، إلا أن الجهود ما زالت قاصرة في ظل عدم تضافر جهود الحكومات مع تلك المؤسسات، حيث نجد على سبيل المثال أن أوغندا قد لا تعلن عن معدلات الإصابة بفيروس الإيدز رغبة في تلقى المنح الدولية، إن الحلول التي تمارَس في مجال مجابهة العنف الموجه ضد الأطفال ماهي إلا حلول وقتية وليست جذرية، إن الحل الجذري لتلك الأنماط الموجهة من العنف يتمثل في ضرورة القضاء على القاسم المشترك في العديد من أنماط العنف في المجتمع الأوغندي، ألا وهو الفقر، من خلال استغلال الموارد الطبيعية الموجودة، وخلق فرص استثمار، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة في الدولة؛ حتى يرتفع مستوى معيشة الفرد، ومن ثم ينخفض معدل ممارسة العنف تجاه الأطفال في أوغندا.

توصيات الدراسة

إن مسؤولية الحد من العنف الموجه للأطفال بكافة أشكاله لا تقع على عاتق الحكومة فحسب؛ بل تتطلب مزيدًا من التعاون المتبادل بين كافة القطاعات: الحكومي منها، والخاص، والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، وتلك المختصة بحقوق الطفل، بالإضافة إلى السكان المحليين المتضررين من العنف الموجه للأطفال، وذلك لإيجاد حلول وآليات رادعة؛ حتى يتسنى حماية الأطفال من العنف بمختلف أشكاله.

وفي ضوء ذلك، توصي الدراسة الراهنة بالآتي:

- لا بد وأن تقوم الدولة بتفعيل مواد القانون المتعلقة بكافة أشكال العنف الموجَّه للأطفال، والتشدد في تطبيقها، وملاحقة الجناة والمرتكبين لتلك الجرائم البشعة التي تلحق بالطفل وتدمر مستقبله، فالعديد من الأمور لا يمكن حلها إلا في ضوء وجود قوانين رادعة تتسم بالاستدامة في تنفيذها.
- لا بد وأن تكون هناك رقابة دورية على الحانات وأماكن تجمع الأطفال في المناطق التي يشتهر بها خطف وسرقة الأطفال، والتي يقصدها المتاجرون، والعمل على تتبع هؤلاء الجناة، وتنفيذ العقوبة عليهم.
- ضرورة وجود تعاون دولي وإقليمي بين مختلف الدول المتضررة من العنف الممارس تجاه الأطفال، والعمل على الحد من تلك الظواهر بقدر الإمكان.
- إذا كان الفقر يعد من الدوافع الأساسية للتضحية، وتنازل العديد من الأسر عن أطفالهم - سواء فيما يتعلق بالإتجار بهم، أو بإجبارهم على الزواج المبكر والختان -

فلا بد من البحث عن بدائل تعويضية ذات عائد اقتصادي مناسب لتلك الأسر يفوق العائد من استغنائهم عن أطفالهم، ويكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ويضمن لهم حياة كريمة، مع مراعاة استدامة ذلك؛ حتى لا يعاودون التفكير مجددًا في تلك الأمور.

- القيام بمزيد من حملات التوعية متعددة الأهداف، لتشمل التوعية بكافة أشكال العنف الموجَّه للأطفال في أوغندا، وتقوم تلك الحملات باستهداف الأطفال وأسرهم، والعمل على توعيتهم بمخاطر الزواج المبكر والختان والإتجار بالأطفال، والعواقب الوخيمة التي تنجم عنه، وذلك باستخدام بعض الوسائل المساعدة على توصيل الفكرة وتحقيق الهدف من تلك الحملات، كعرض بعض الأفلام القصيرة التي تصور كافة الجوانب المحيطة بالمشكلة، وعرض نماذج لقِصَص حقيقية توضح معاناتها مع المشكلة، مع إمكانية عرض المشكلة في صورة أفلام كرتونية بشكل سلس ومبسط يتناسب مع الأطفال، ويضمن توصيل الفكرة، وغرسها في أذهانهم.
- لا بد وأن يراعي القائمون بحملات التوعية المستهدفة للسكان المحليين أن يكون الهدف الرئيس لتلك الحملات هو التوعية بمخاطر كافة أشكال العنف الموجه للأطفال، والحث على ضرورة الإبلاغ في حال حدوث أي فعل يمثل تعديًا على الطفل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ضمان تحقيق الرفض المجتمعي لكافة تلك الأشكال من العنف، وخصوصًا أن بعضها يحظى بالقبول المجتمعي.
- إجراء المزيد من الدراسات الأنثروبولوجية المتعمقة في كافة أشكال العنف الممارس تجاه الأطفال في أوغندا، حتى يتسنى رسم صورة واضحة متعددة الأبعاد للظاهرة من حيث أسبابها، وآثارها، وتقييم الوضع الراهن لها، وإبراز الفجوات، والحصول على إحصائيات دقيقة عن عدد الأطفال الضحايا، وذلك في ضوء التعاون المتبادل مع أصحاب التخصصات العلمية الأخرى المعنية بتلك الظاهرة، وآثارها المختلفة، والعمل على إمداد المسئولين والجهات المعنية بالتنفيذ بتلك المعلومات؛ حتى يتسنى لهم اتخاذ خطوات فعالة ومجدية في سبيل الحد من تلك الظاهرة، والقضاء عليها قدر الإمكان.

قائمة المراجع

أولًا ـ الكتب والمراجع العربية

١. البستاني، بطرس (١٩٩٧)، محيط المحيط، بيروت، ساحة الصلح للنشر.

٢. القشقشي، هبة إبراهيم. (١٩٩٣)، بعض المتغيرات الشخصية المتعلقة بالإساءة للطفل: دراسة مقارنة، الكويت: مؤتمر كلية العلوم الاجتماعية.

٣. الصحاح، مختار. (١٩٧٣)، لسان العرب، محمد أبو بكر الرازي، لبنان: دار الفكر للطباعة.

٤. بحري، منى يونس، مطيشان، نازل عبد الرحمن. (٢٠١١)، العنف الأسري، عمان: دار الصفي للنشر والتوزيع.

٥. جلال، محمد، (٢٠١٦)، العوامل السوسيوثقافية وعلاقتها بالصحة والمرض في كامبالا: دراسة ميدانية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الدراسات الإفريقية العليا، قسم الأنثروبولوجيا.

٦. جلال، محمد. (٢٠١٦)، رؤية أنثروبولوجية لثقافة الختان لدى بعض القبائل الأوغندية، الجزائر: مجلة أنثروبولوجيا، العدد (٤).

٧. جلال، محمد، (٢٠١٨)، الثقافة والإيكولوجيا وعلاقتهما بالصحة والمرض في أوغندا، ألمانيا: دار نور للنشر.

٨. جلال، محمد، (٢٠١٩)، أثر الثقافة على الحالة الصحية للفتاة الأوغندية: ناسور الولادة نموذجًا، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي السادس لثقافة الشباب والعمال، بعنوان: "شباب إفريقيا بين الواقع والمأمول" المنعقد بمدينة الغردقة خلال الفترة من ٧-١٠ إبريل ٢٠١٩.

٩. حزين السيد، صالح (١٩٩٣)، إساءة معاملة الأطفال، الكويت: مجلة دراسة نفسية، ع٤.

١٠. رافع، علياء. (٢٠٠٩)، تفعيل حقوق الإنسان، وإيقاف الإتجار بأطفال الشوارع، ورقة مقدمة في ورشة عمل بعنوان: "أولاد الشوارع وحقوق الإنسان في إطار الإتجار بالبشر"، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

١١. عبد الراضي، محمد. (٢٠١٢)، رأس المال الاجتماعي لدى أطفال الشوارع: دراسة ميدانية بمدينة القاهرة. رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.

ثانيًا ـ الكتب والمراجع الأجنبية

١. Allen, K., Bugler L, Denise K., Doré M., Waritay J., & Wilson A. (٢٠١٣). Country Profile: FGM in Uganda, ٢٨ Too Many, FGM lets end it.

٢. Bantebya G. K., Muhanguzi F. K. & Watson K. (٢٠١٤) Adolescent girls in the balance: Changes and continuity in social norms and practices around marriage and education in Uganda, Overseas Development Institute, retrieved from:

٣. http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/٩٥٧٢.pdf .

٤. Birech, J. (٢٠١٣). Child Marriage: A Cultural Health Phenomenon, International Journal of Humanities and Social Science, ٣ (١٧): ٩٧-١٠٣.

٥. Green, C., Mukuria, A., Rubin, D., (٢٠٠٩). Addressing Early Marriage in Uganda, Washington: USAID & Health Policy Initiative.

٦. Kasirye, R. (٢٠٠٧). Rapid assessment report on trafficking of children into worst form of child labour, including child soldiers in Uganda. Kampala: ILO.

٧. Lubaale, Y. M. (٢٠١٣). Child Marriages in Uganda after Enacting the Death Penalty for Defilement, Psychology and Behavioral Sciences, ٢(٣): ١٣٨-١٤٧.

٨. Makerere Institute of Social Research (MISR). (٢٠٠٧). THE MAGNITUDE OF HUMAN TRAFFICKING IN UGANDA: A CASE STUDY OF MAJOR CITIES AND TOWNS IN UGANDA, Retrieved from:https://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/bitstream/handle/٢٠.٥٠٠.١٢٤١٣/٥٥٥٨/Makerere٪٢٠Institute٪٢٠of٪٢٠Social٪٢٠Research-MAK-res.pdf?sequence=١&isAllowed=y.

٩. Maleche, A., & Day, E. (٢٠١١). Traditional Cultural Practices and HIV: Reconciling Culture and Human Rights, Working Paper for the Third Meeting of the Technical Advisory Group of the Global Commission on HIV and the Law, ٧-٩ July ٢٠١١.

١٠. Malhotra, A. (٢٠١٠). The Causes, Consequences and Solutions to Forced Child Marriage in the Developing World, Testimony Submitted to U.S. House of Representatives Human Rights Commission, International Center for Research on Women, retrieved from:

١١. http://www.icrw.org/files/images/Causes-Consequences-and٪٢٠Solutions-to-Forced-Child-Marriage-Anju-Malhotra-٧-١٥-٢٠١٠.pdf.

١٢. Monjok, E., Essien, J., & Holmes, L. (٢٠٠٧). Female Genital Mutilation: Potential for HIV Transmission in Sub-Saharan Africa and Prospect for Epidemiologic Investigation and Intervention, African Journal of Reproductive Health, ١١(١): ٣٣- ٤٢.

١٣. Nambatya, S., & Gubo, Q. (٢٠١٦). A Comparative Study of Child Trafficking Causes between China and Uganda. Developing Country Studies, Vol.٦ (٦) ١٥٩- ١٧٠.

١٤. Namulondo, J. I. (٢٠٠٩). Female Genital Mutilation: A Case of the Sabiny in Kapchorwa District, Uganda, A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment for the Degree: Master in Human Rights Practice, Department of Social Anthropology, University of Tromso.

١٥. Nour, N. M. (٢٠٠٦). Health Consequences of Child Marriage in Africa, Emerging Infectious Diseases, ١٢ (١١): ١٦٤٤ - ١٦٤٩.

١٦. Oguttu, J. W., & Nassolo, S. N. (٢٠١١). Child Marriage and its Impact on Development: The Case Study of Kasese District, Uganda, Uganda: Isis-Women's International Cross Cultural Exchange.

١٧. Perez, G. & Namulondo, H. (٢٠١١). Elongation of Labia Minora in Uganda: Including Baganda Men in a Risk Reduction Education programme. Culture, Health & Sexuality, ١٣(١), ٤٥-٥٧.

١٨. SOROTI, K. (٢٠١٠). BASELINE SURVEY REPORT. Retrieved from;

١٩. https://asf.be/wp-content/publications/ASF_Uganda_ChildTrafficking_BaselineSurvey.pdf.

٢٠. Takim, O. & David, I. (٢٠١٣). African Cultural Practices and Health Implications for Nigeria Rural

Development, International Review of Management and Business Research, ٢(١):١٧٦- ١٨٣.

٢١. UBOS., & ICF. (٢٠١٢). Uganda Demographic and Health Survey ٢٠١١, Kampala, Uganda: UBOS and Calverton, Maryland: ICF International Inc.

٢٢. Uganda Youth Development Link (UYDL). (٢٠٠٩). Trafficking and enslavement of Children in Uganda; A form of modern-day slavery, Retrieved from؛ https://www.uydel.org/reports/Trafficking٪٢٠and٪٢٠enslavement٪٢٠of٪٢٠Children٪٢٠in٪٢٠Uganda-٢٠١١٠٧٠٦-١٦١٥٤٧.pdf

٢٣. UNFPA-UNICEF (٢٠١٠) Uganda Law Bars Genital Cutting: Tribal Elders' Advocacy is the Key, Retrieved From: http://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/UgandaReport.pdf.

٢٤. UYDEL, ECPAT France and ECPAT International. (٢٠١٩). ECPAT Country Overview: Uganda. A report on the scale, scope and context of the sexual exploitation of children, retrieved from; https://www.ecpat.org/wp-content/uploads/٢٠١٩/٠٤/ECPAT-Country-Overview-Report-Uganda-April-٢٠١٩.pdf.

٢٥. Walker, J. A. (٢٠١٢). Early Marriage in Africa - Trends, Harmful Effects and Interventions, African Journal of Reproductive Health, ١٦(٢): ٢٣١- ٢٤٠.

٢٦. World Health Organization (WHO) (٢٠٠٩). Traditional Male Circumcision Among Young People: A Public Health Perspective in the Context of HIV Prevention,

Retrieved from: http://www.malecircumcision.org/programs/documents/TMC_final_web.pdf .

٢٧.

World Health Organization (WHO) (٢٠١٢). Understanding and Addressing Violence Against Women: Female Genital Mutilation, Retrieved from: http://apps.who.int/iris/bitstream/١٠٦٦٥/٧٧٤٢٨/١/WHO_RHR_١٢.٤١_eng.pdf.

٢٨. World Health Organization (WHO). (٢٠١١). An Update on WHO's Work on Female Genital Mutilation (FGM): Progress Report, Retrieved from: http://whqlibdoc.who.int/hq/٢٠١١/who_rhr_١١.١٨_eng.pdf.